امتداد البطالة إلى ذوي الشهادات العليا (ماجستير، دكتوراه) في المجتمع الجزائري

حبيبة روبيبي، جامعة محمد بوضياف– المسيلة

الملخص:

يواجه خريجو مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر مشاكل عدة عند تخرجهم تتمثل أهمها في إيجاد الوظيفة المناسبة، والانخراط في سوق العمل، إضافة إلى الشكوى المستمرة من نوعية المخرجات مما يزيد من صعوبة الوصول إلى حلول أو معالجات يمكن أن تسهم في تلافي الخلل أو التقصير من جهة أخرى وما يزيد من الحيرة تفشي البطالة بين ذوي شهادات ما بعد التدرج (الماجستير والدكتوراه). من هنا تتلخص مشكلة هذه المداخلة في أسباب امتداد البطالة إلى حاملي الشهادات العليا، وآثارها النفسية والاجتماعية على هؤلاء الطلبة الذين كانت أحلامهم تتنقل بين الجامعة وخدمة المجتمع، فإذا بهم هم أول ضحية في الفارق أو الفاصل الكبير الذي تصنعه الجامعة بينها وبين المجتمع.

الكلمات المفتاحية: البطالة، الطلبة ذوي الشهادات العليا (ماجستير، دكتوراه)، المجتمع الجزائري.

مقدمة:

إن الشباب الجزائري المتحصل على شهادة عليا (ماجستير، دكتوراه) كُبحت طاقاته واقتصرت على حُلم بعيد يكاد يكون مستحيلا، في دولة كانوا ينتظرون منها الاهتمام، والحكم الرشيد المفيد للجميع فيما يخص مخرجات الجامعة وسوق العمل. لكن هذه الشهادات أصبحت تحمل بين طياتها ألما وفراغا، وضع على كاهلهم شبح عدم العمل بعد أن كان ملاكا يتوعدهم بالشغل، والمكانة الاجتماعية والاقتصادية والحياة الكريمة، وبناء كرامة كإنسان له قيمة واضحة وعالية بحصوله على هذه الشهادة التي انقلبت موازينها عليه فأصبحت تثقل كاهله يوما بعد يوم، وأصبحت تحديا يواجهه الشاب الجامعي الجزائري ولم يجد له عنوانا في ظل ثقافة محدودة في التسيير والإدارة وغياب الموائمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل. وما يزيد من الأسف؛ فتح بعض الجامعات لمسابقات (ماجستير، دكتوراه) لتخصصات لا توجد لها وظيفة في المجتمع، فهناك العديد من المتحصلين على شهادة عليا منذ سنوات ولا توجد أي جامعة فتحت منصب توظيف له.

وهذا راجع إلى أن نظام التعليم العالي في الجزائر قد انحصر على نسبة الإنفاق على التعليم إلى إجمالي الإنفاق بدلا من الاهتمام بنوعية التعليم ومدى موائمته لسوق العمل، فتزايد أعداد الخريجين من الجامعات مقابل محدودية الوظائف في القطاع الحكومي الذي يعد القطاع الأساسي في التوظيف.

الإشكالية:

تعد الموائمة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل أحد أهم الأهداف الإستراتيجية لسياسات التعليم في كل الدول، على الرغم من السعي باتجاه تحقيق هذا الهدف إلا أن الفجوة لا تزال قائمة بين النظرية والتطبيق أو بين ما هو كائن وما يجب أن يكون...كما أن الاستثمار الحقيقي هو الذي يضع الإنسان في المقدمة إذ إنه الدعم الاستراتيجي لعمليتي الإنتاج والتطوير، وبالرغم من محاولة الجامعة الجزائرية القيام بأدوار متعددة في تفعيل دور الطالب داخلها إلا أن دوره في المجتمع المحلي ما يزال غائبا، فقد لا يدرك الطالب كيفية الانخراط في المجتمع بعد تخرجه، وما الدور الحيوي الذي يمكن أن يقوم به أو يشارك فيه كفرد من أفراد المجتمع، مما يستدعي المزيد من الجهد للتعرف على مشكلاته ومعاونته في حلها.

ويرى التربويون المعاصرون أن هناك ضرورة ملحة لتوسيع دائرة المشاركة الفاعلة بين قطاع التربية والتعليم وقطاع الأعمال ودعم العمل المشترك بين ميداني التعليم والعمل والذي يتيح الفرصة الأكبر للطلاب للتدرب وتطبيق القدرات والمهارات التي اكتسبوها بطريقة عملية في واقع عملي (القحباني، 2012).

وتعتبر ظاهرة عدم الموائمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل ظاهرة عامة في البلدان العربية، خاصة في بلدنا الجزائر، تزداد خطورة واتساعا. فعدم الموائمة يمثل هدرا في موارد التعليم والتدريب وصعوبة لدى أصحاب الأعمال في الحصول على المهارات المناسبة فتزداد الحاجة للمهارات الأجنبية التي فاقمت أحجامها الكبيرة في وضع البطالة وأعاقت نجاح برامج توطين الوظائف بقدر كبير (العجمي، 2012).

ويواجه خريجو مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر مشاكل عدة عند تخرجهم تتمثل أهمها في إيجاد الوظيفة المناسبة، والانخراط في سوق العمل، إضافة إلى الشكوى المستمرة من نوعية المخرجات مما يزيد من صعوبة الوصول إلى حلول أو معالجات يمكن أن تسهم في تلافي الخلل أو التقصير من جهة أخرى وما يزيد من الحيرة تفشي البطالة بين ذوي شهادات ما بعد التدرج (الماجستير والدكتوراه). من هنا تتلخص مشكلة هذه المداخلة في التساؤل التالي:

لماذا امتدت البطالة إلى ذوي الشهادات العليا في الجامعة الجزائرية (الأسباب)؟ وما هي آثارها النفسية والاجتماعية على أصحاب شهادات ما بعد التدرج (الماجستير والدكتوراه)؟ وما يمكن وضعه من حلول تساعد في القضاء على هذه الظاهرة في وسط النخبة؟

أهداف البحث:

يواجه الشباب الجزائري من أصحاب الشهادات العليا، الكثير من التحديات في سوق العمل الذي يعتبر الأساس الذي يعتمد عليه بعد تخرجه من الجامعة، والتغير الحديث الذي يفرض العديد من المنافسات في جميع القطاعات، كما تلاحظ في الآونة الأخيرة تزايد في عدد الخريجين في العديد من التخصصات في الدولة الجزائرية، فالكثير من خريجي الجامعة الجزائرية لا تتناسب مهاراتهم مع متطلبات سوق العمل المتغيرة وذلك يرجع إلى طبيعة وديناميكية بيئة الجامعة الجزائرية ونوعيتها ودورها في إخراج الجودة المناسبة من الطلبة إلى سوق العمل. ويسعى هذا البحث بالتحليل والمناقشة تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة واقع سوق العمل في الجزائر.
- معرفة أسباب امتداد البطالة إلى حاملي الشهادات العليا في الجامعة الجزائرية.
- معرفة الآثار النفسية والاجتماعية على أصحاب الشهادات العليا.
- معرفة الحلول الملائمة التي تساعد في القضاء على هذه الظاهرة في وسط النخبة.

1. البطالة وذوي الشهادات العليا في الجامعة الجزائرية:

تعتبر بطالة الجامعيين في بلادنا ظاهرة متأخرة بالمقارنة مع البطالة الكلاسيكية، بحيث على العكس مما كان معروفا أن التعليم يشكل ضمانا تجاه البطالة، فقد عرفت بلادنا بروز هذه الظاهرة؛ إذ تشير الإحصائيات إلى ارتفاع معدلاتها بشكل مستمر، كما أنه من المفترض أن يشكل نقص الكفاءة والتدريب عائقا كبيرا أمام الاندماج في سوق العمل، وبالرغم من ذلك تشهد البطالة بين الجامعيين تضخما متزايدا بسبب التوسع الكمي في حملة الشهادات العليا، وكذا عدم ملاءمة برامج التعليم والتكوين مع متطلبات سوق العمل، بحيث يوجد فائض كبير في أعداد الخريجين الذين يعانون من البطالة في بعض التخصصات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي، في الوقت الذي يوجد فيه نقص واضح في مجالات أخرى تحتاج إليها المؤسسات الاقتصادية بفرعيها العام والخاص (بلعربي، 2014، 66).

فالبطالة هي التعطل (التوقف) الإجباري (أو الاختياري) في بعض الأحيان لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، على الرغم من قدرة القوة العاملة ورغبتها في العمل والإنتاج". وهي كذلك عدم اشتغال قوة العمل في المجتمع أو استخدامها استخداما كاملا وأمثل على الرغم من قدرتها ورغبتها في العمل (العشعاشي وحوحو، 2013، 7)

وبطالة الجامعيين تنتشر بين أولئك الذين تحصلوا على شهادات جامعية ثم وجدوا أنفسهم في حالة عدم عمل لأسباب خارجة عن إرادتهم، كما أنهم صرحوا بأنهم يبحثون عن عمل بمختلف الوسائل والإمكانات المتوفرة لديهم، وبشكل آخر بطالة الجامعيين هي نتاج ارتفاع معدل النمو الكمي في عدد خريجي الجامعات مقارنة بمعدل فرص العمل المتاحة أمامه (العقبي وبلعربي، 2014، 133).

وتشكل فئة الشباب الجزائري المتحصل على شهادات عليا إحدى الفئات الاجتماعية البالغة الأهمية، إن لم نقل إحدى الطاقات البشرية الهائلة التي لو توفرت لها الظروف المجتمعية الملائمة وخاصة شروط التكوين والتشغيل، لقامت بدورها الطلائعي في المسيرة التنموية للبلاد (الجزائر) وفي تحديد الآفاق الواعدة لمسارها ومستقبلها، نقول هذا لأننا نعلم جيدا أن هذه الفئة، وخاصة فئة الشباب الحاصل على الشهادات الجامعية العليا، تعاني من صعوبات ومشاكل حادة من جراء وضعية البطالة التي أصبحت قدرها المحتوم ومآلها المرسوم. فرغم كل التدابير والإجراءات التي اتخذت خلال العقد الأخير قصد تحسين ظروفها الاجتماعية والمهنية وأحوالها الاقتصادية والمعيشية، إلا أنها ما تزال عرضة لكثير من مظاهر القلق والضغوط الناجمة عن صعوبات الحصول على الشغل وعن أوضاع البطالة (أحرشاو والزاهر، دون سنة، 01). فبعد أن كانت البطالة تمس الفئات المتخرجة من حاملي شهادة الليسانس امتدت حتى تشمل حاملي الشهادات العليا (الماجستير، والدكتوراه).

وتتجلى صعوبة البطالة لدى المتخرج الجامعي في:

✓ **أولا:** كونه يسعى للبحث عن عمل في مجال تخصصه، فهو بذلك يصبو إلى الحصول على الدور أو المكانة الاجتماعية، فالحصول على منصب عمل في مجال التعليم، الطب، أو الهندسة، لا يعد مجرد عمل يتلقى عليه أجرا بل يعد احتلالا لمكانة اجتماعية معينة.

✓ **وثانيا:** كونه يسعى لتحقيق توقعات العائلة، فالأولياء ينتظرون ثمرة استمرارهم التعليمي، لمدة سنوات من المتابعة والرعاية، والبطالة تعني لهم أن هذا الاستثمار تحول إلى ظلم وعار.

فقد توصل الباحث Bouffartigue من خلال استجوابه لبعض الباحثين المخرجين الجامعيين، بعد سنتين إلى ثلاث سنوات من دخولهم عالم الشغل والتي تعبر عنها بوضعية الرشد إلى مرحلة الدخول إلى سوق العمل جد حرجة بالنسبة لتحول الهويات الاجتماعية والفردية، حيث عرف المستجوبون انفهم على أنهم أكثر نضجا وأكثر ثقة في ذواتهم وأقل ضغطا وأكثر مسئولية، فهم يصفون حياة العمل بأنها عالم آخر، وان عائلاتهم أصبحت تعاملهم كأفراد أكثر مسئولية، وأكثر احتراما فهي لا تكلمهم بنفس النبرة السابقة أي مرحلة ما قبل الحصول على عمل.

فأصبحت مهمة الجامعة في تكوين وإعداد الإطارات لخدمة المجتمع، قد أصبحت تعرف تحديات البطالة التي تتغذى صفوفها كل عام بآلاف المتخرجين الجامعيين الذين يواجهون ضغوطات على صعيد البحث عن العمل في مجال تخصصهم، وكذا الضغوطات الحياتية (أشروف كبير، 2005).

2. أسباب امتداد البطالة إلى حاملي الشهادات العليا في المجتمع الجزائري:

حسب تعريف المكتب الدولي للعمل فإن فئة البطالين قد بلغت 4000 121 شخص في سبتمبر 2014 وبلغ معدل البطالة 10.6% مسجلا ارتفاعا قدره 0.8 نقطة مقارنة بأفريل 2014، وتتراوح ما بين 9.2% لدى الذكور و17.1% لدى الإناث مع تباينات حسب العمر والمستوى التعليمي والشهادة المحصل عليها. حيث يرجع ارتفاع معدل البطالة أساسا إلى ارتفاع نسبة البطالة لدى خريجي الجامعات والمعاهد العليا: فبعد انخفاض المسجل خلال الفترة (2000–2013) والتي تراجعت من 21.4% سنة 2000 إلى 14.3%سنة 2013 ولتصل إلى عتبة 13% خلال أفريل 2014، ومسجلة ارتفاعا في أواخر سبتمبر من نفس السنة لتصل عتبة 16.4% مع تباينات معتبرة حسب الجنس 10.9 % لدى الذكور و21.1% لدى الإناث، كما سجلت نسبة مرتفعة كذلك لدى خريجي معاهد التكوين المهني والذي بلغ 0.8 نقطة ما بين أفريل وسبتمبر 2014 بينما شهدت فئة البطالين غير حاملي الشهادات ارتفاعا طفيفا قدر بـ 0.2 نقطة وبلغ معدل لدى الشباب ما بين 16 و24 سنة معدل 25.2% أي ما يعادل شاب من ضمن أربعة (قريبي، 2015، 156-157). وتعزى أسباب البطالة لدى المتخرجين الجامعيين إلى: (العشعاشي وحوحو، 2014، 21)

- ✓ عدم التوافق بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل.
- ✓ الانتقاء الصعب وعامل الخبرة الذي لا يتوفر لدى حاملي الشهادات.
- ✓ غياب استراتيجية واضحة وفعالة تقوم بإيجاد التناسب بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق الشغل في الجزائر.

كما يعزى ظهور بطالة الجامعيين إلى تراجع سياسة التعيين المباشر لحاملي الشهادات الجامعية والتي كانت من أهم مهام الحكومة الجزائرية، حيث كانت تتكفل الدولة بتعينهم في القطاعات الحكومية والمؤسسات الاقتصادية العمومية ضمن سياسة اجتماعية متكاملة، وهذا ما أدى إلى ظهور البطالة المقنعة بهذه الأجهزة لأن السياسة الخاصة بإنشاء عدد كبير من مناصب العمل في القطاع الحكومي نجم عنه ارتفاع نسبة العمال الأجراء الدائمون في مجمل الوظائف (بلعربي، 2014، 66). فهناك فجوة كبيرة في اتساع مستمر بين عرض العمل والطلب عليه، وأهم الأسباب تعود لمحددات كل من الطلب والعرض، كما أن هناك أسباب أخرى ساهمت في ارتفاع معدلات البطالة وأهمها:

- ✓ تأثير برامج الإصلاح الهيكلي في بداية سنوات التسعينات وما نجم عنها من تسريح جماعي للعمال.
- ✓ تباطؤ النمو الاقتصادي الحقيقي مع تباطؤ معدلات التشغيل.

ويؤثر التعليم تأثيرا ضعيفا على البطالة، لكن يمكن أن يكون للبطالة أثر كبير في الطلب على المزيد من التعليم، إذ يؤدي انخفاض البطالة إلى انخفاض الطلب على التعليم، وذلك لأنه عندما تنخفض البطالة يرتفع ضياع مداخيل الأفراد الأقل تعليما والأكثر تعليما، وبالتالي ستنخفض الفائدة المادية من الذهاب بعيدا في التعليم العالي.

وهكذا ينتج عن انخفاض معدل البطالة انخفاض الطلب على التعليم العالي. ويرتبط ارتفاع الطلب على التعليم العالي بتقلص فرص الشغل أو انعدامها بالنسبة إلى الشباب. فالشباب الذي يفشل بعدم إتمام التعليم الثانوي في الحصول على عمل، يجد نفسه مضطرا لولوج الجامعة دون رغبة منه (البطالة الكامنة). كما أن بطالة حملة الشهادة الجامعية وغيرها، تؤدي بأغلبهم إلى الإقبال على متابعة الدراسات العليا، حتى وإن كانوا أصلا غير راغبين بها أو غير مؤهلين لها (عيواج وبوديار، 2014).

وعليه فالسياسات التعليمية المطبقة في الجزائر قاصرة عن تلبية احتياجات سوق العمل، ويظهر جليا في نقص المهارات وأيضا الزيادات غير العادية التي تدفع بها الجامعات والمعاهد والمدارس العليا سنويا من الخريجين دون أن يكون ذلك طلبا حقيقيا لسوق العمل ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها (قريبي، 2015، 159):

- افتقار عناصر التكامل والترابط والتناسق في سياسة التعليم، حيث تمت دراسة كل مرحلة على حدة (أساسي، إكمالي، ثانوي، جامعي).

-عدم الربط بين التعليم ومعدلات النمو السكاني وغياب المهارات للمكونين بحكم ضعف المنظومة التربوية.

- تطبيق أنماط تعليم مختلفة دون دراسة سوق العمل، وذلك راجع إلى عدم توفر متخصصين في تخطيط المناهج المتطورة وضعف الإدارة التعليمية. حيث أدى إلى هذا إلى تضاعف العدد عند الانتقال من الثانوية إلى الجامعة ومن الجامعة إلى سوق العمل، وبالتالي زيادة نسبة البطالة عما هي عليه.

لكن من خلال ملاحظات مخرجات الجامعة الجزائرية من حاملي شهادات عليا، هم أيضا لم تتوقف عندهم مشكلة البطالة، فالكثير منهم رغم مستوى شهادته إلا أنه لم يجد أبسط وظيفة، حتى أن هناك الكثير منهم يعملون أشغال دون مستواهم بكثير فنجدهم يعملون في المقاهي، في المحلات التجارية في الأسواق العمومية ومنهم حتى من يعمل أعمال البادية (من سقي ورعي)، ومنهم من يشتغل في البناء ومنهم كثير. حتى من ينظف المراحيض العمومية ومواقف السيارات، وهو بمثابة إهانة كبيرة بأتم معنى

الكلمة، رغم أن الكثير من هؤلاء وجدوا أنفسهم مرغمين على امتهان ذلك. وفي هذا الصدد يمكن القول أن التعليم العالي يحتوي على مفارقة عجيبة بين ما تم تكوينه في الجامعات وسوق العمل.

وهناك عجز كبير في اليد العاملة في مجالات البناء، والتعمير، والأشغال العمومية، والري، لكن الجامعات الجزائرية تركز على التخصصات التي تعرف تبعا في سوق العمل وهو ما يعاب في التعليم العالي الجزائري.

ومن أحد أسباب البطالة، بدأ من مشكلة التعليم العالي في الجزائر من شهادة البكالوريا، فقد باتت هذه الشهادة متاحة للجميع وبالتالي أصبحت جامعاتنا مكتظة عن آخرها دون مراعاة فترة ما بعد التدرج. فنصف المتخرجين من المعاهد والكليات سنويا يعيشون فترة طويلة في رحلة البحث عن منصب شغل، وهو حلم صعب تحقيقه أمام الاستراتيجية المتباطئة في التوظيف (www.huffostabi.com).

فقد شهدت الفترة (2008-2012) نسبة بطالة بين الجامعيين بلغت (13.9%) موزعة بنسبة 13.1% للذكور و14.5% للإناث، حيث شهدت سنة 2008 لأول مرة تجاوز نسبة بطالة حاملي الشهادات الجامعية نسبة البطالة لدى الفئات الأخرى، فهذه الحالة تمثل حالة من عدم الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد وذلك للأسباب الثلاثة التالية (لقريبي، 2015، 158):

- أن التعليم العالي في الجزائر أصبح هدرا للموارد التي تم استثمارها في تراكم رأس المال البشري دون أن تساهم في زيادة النمو الاقتصادي.
- بطالة الخريجين من حملة الشهادات الجامعية تخلق صدمة لدى الفئات الأخرى من المجتمع، وتؤدي إلى عزوف الأطفال عن الدراسة.
- بطالة الشباب الجامعي تؤثر سلبا على باقي الفئات الأخرى والذين يفضلون تخصيص وقتهم المتاح في العمل، الأمر الذي يحد من تراكم رأس المال البشري، والذي يعد حسب لوكاسا محدد أساسي في زيادة النمو الاقتصادي.

إن بطالة فئة حملة الشهادات العليا تختلف عن بطالة الفئة غير المتعلمة في النوع وبعض الأسباب، فالسياسات المتعاقبة بينت هشاشة القرارات الحكومية في زيادة حدة البطالة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وتتمثل هذه السياسات في:

- التوقف عن تعيين الخريجين، الانتقاء الصعب وعامل الخبرة.
- عدم التنسيق بين التعليم والتوظيف والذي أدى إلى تراجع عائد التعليم نتيجة الحصول على مناصب عمل دون مراعاة التخصصات التعليمية.

- ضعف الطلب الخارجي على اليد العاملة الجزائرية المؤهلة.
- تطبيق نظرية المتواجدين داخل المؤسسة–المتواجدين خارج المؤسسة: فالبطالة في الجزائر ليست من أصل اقتصادي كلي (ضعف الاستثمار) فقط، ولكنها مرتبطة أساسا بفوارق التعديل Ajustement الموجودة بين عرض وطلب العمل بسبب الاحتكار والريع المهني القائم.
- نسـبة كبيرة من خريجي الجامعات في الجزائر يرفضـون العمل في القطاع الخاص ويريدون العمل في القطاع الحكومي.

– واقع سوق العمل في الجزائر:

التعليم أو الشهادة الجامعية في الجزائر لم يعد ضمانا للحصول على عمل جيد، حيث ظل معدل البطالة بين الجامعيين يرتفع سنة بعد أخرى، إلى أن بلغ 22,8 % سنة 2008، ويرجع الارتفاع المستمر إلى وصول العدد الكبير من الشباب خريجي الجامعات إلى سوق العمل، إلى جانب أن القوى البشرية المتعلمة والكفؤة لم تعد مسألة عدد فقط، لأن المهم هو النوعية التي ينبغي أن يتميز بها هذا الكم، وهو ما يرتكز أساسا على نوعية التعليم الذي تلقته هذه القوى البشرية ومدى ملاءمته لمتطلبات سوق العمل فمثلا في غضون سنتين فقط، انتقل عدد حاملي الشهادات الجامعية الذين دخلوا سوق العمل من 80.000 سنة 1996 إلى ما يقارب 100.000 سنة 1998 أما حاليا، فيقدر عدد الوافدين سنويا لسوق العمل من الجامعيين ب 120.000 حامل شهادة جامعية (العقبي وبلعربي، 2014، 134).

هكذا، ورغم كل المجهودات التي تبذلها الحكومة الجزائرية لاستثمار رأسمالها البشري، حيث نجد أن قرارات السلطات العمومية منذ الاستقلال توافق آراء الاقتصاديين والمفكرين في مجال استثمار رأسمالها البشري بالتركيز على التعليم عموما والتعليم العالي بصفة خاصة، غير أن ذلك كان من ناحية واحدة فقط وهي التعليم، بحيث إذا ما نظرنا من زاوية مقلقة تخص التعليم العالي فقط لوجدنا أن الجزائر سعت دائما وتسعى دوما على تكوين أكبر عدد ممكن من حملة الشهادات دون مراعاة ما هو ضروري للاقتصاد الوطني او حتى دون مراعاة أهم التخصصات التي يحتاجها هذا الأخير.

لقد طغت الصبغة السياسية الاجتماعية على الصبغة الاقتصادية فيما يخص القرارات التي تمس التعليم العالي، حتى أصبح التعليم العالي حاجة لابد من إشباعها (بلعربي، 2014، 69). والجدول رقم (01) يوضح تطورات معدلات البطالة من 1977إلى 2010 الذي يبين تفاقم مشكلة البطالة منذ سنوات في الدولة الجزائرية. حيث ظل معدل البطالة بين حاملي الشهادات الجامعية يرتفع

سنة بعد اخرى، إلى ان بلغ 22.8% سنة 2008، ليتراجع بنسب طفيفة خلال سنتي 2009

و2010. ويرجع هذا الارتفاع المستمر إلى وصول عدد كبير من الشباب خريجي الجامعات إلى سوق العمل، إلى جانب أن القوى البشرية المتعلمة والكفؤة لم تعد مسألة عدد فقط، لأن المهم هو النوعية التي ينبغي أن يتميّز بها هذا الكم، وهو ما يرتكز أساسا على نوعية التعليم الذي تلقته هذه القوى البشرية ومدى ملاءمته لمتطلبات سوق العمل (بلعربي، 2014، 67). هذا المستوى المرتفع من البطالة يقودنا إلى الحديث عن واقع سوق العمل في الجزائر وعن التحديات التي تفرضها مخرجات الجامعة الجزائرية بين الواقع والمأمول في ظل غياب معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي المطلوب لنجاح الجامعة الجزائرية والتي هي بأمس الحاجة إليه في الوقت الراهن.

الجدول رقم (01) (بلعربي، 2014، 67).

السنة	معدل البطالة (%)	السنة	معدل البطالة
1977	0.20	2004	11.42
1985	0.60	2005	12.09
1989	3.00	2006	13.37
1990	3.57	2007	17
1992	3.87	2008	22.8
1995	4.40	2009	21.9
2003	9.48	2010	20.3

- **خصائص مخرجات التعليم العالي التي يحتويها سوق العمل في الجزائر:**
  - **مرحلة ما بعد التدرج وتكوين المكونين:**

يمثل التكوين لنيل شهادة الدكتوراه شقا أساسيا من السياسة القطاعية الخاصة بتكوين المكونين، وفي هذا الإطار فإن استحداث مدارس الدكتوراه ذات الطابع المحلي أو الجهوي أو الوطني يعد من أولويات إصلاح نظام التعليم العالي، في هذا النطاق فقد ارتفع عدد ما يقارب 23222 طالب دون– الحاصلين على الشهادات في الطور الأول والثاني لمرحلة ما بعد التدرج ابتداء من سنة 1985/ 1986 ما يقارب 74000 دون احتساب المتكونين في العلوم الطبية والمتكونين في الخارج. شهدت العقود الخمسة الماضية التي أعقبت استقلال الجزائر ارتفاع عدد التسجيلات في مرحلة ما بعد التدرج حيث انتقلت من 156 طالب إلى 60000 طالب، وذلك كما هو مبين من خلال الجدول أدناه: ولقد سجلت سنة 2011/2010 عددا إجماليا للمسجلين في تكوين الدكتوراه (ماجستير، دكتوراه ودكتوراه دولة) بلغ 50650 طالب وتتميز هذه السنة بتعداد المسجلين في الماجستير والذي بلغ 21966 طالب وبارتفاع محسوس في عدد المسجلين في الدكتوراه بعدد 28684 طالب مسجل. ومن ناحية ثانية فان معطيات سنة 2010 تظهر أن عدد المناقشات في مختلف شهادات الدراسات العليا قد بلغ عدد 6957 مناقشة، أما فيما يتعلق بالتكوين في الطور الثالث: دكتوراه نظام LMD التي تم الشروع فيها سنة 2010/2009، فقد تم اعتماد 200 تكوينا بعدد 2305 (عيواج وبوديار، 2014، 9).

الجدول رقم(02): تزايد تعداد الطلبة المسجلين في مرحلة ما بعد التدرج.							
	93/92	70/69	80/79	90/89	2000/99	10/2009	11/2010
تعداد الطلبة المسجلين في مرحلة ما بعد التدرج	156	317	3965	13967	20846	58975	60617

المصدر :وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الدليل العملي لتطبيق ومتابعة نظام LMD. 2 نقلا عن: (عبواج وبوديار، 2014، 9)

3. آثار البطالة على أصحاب الشهادات العليا:

إن ارتفاع معدل البطالة سيساهم في تفاقم الفقر، أي الصعوبات التي يعرفها أرباب الأسر في تلبية حاجاتهم، كما أن معدلات البطالة كانت غالبيتها في صفوف الفقراء بالمقارنة مع غير الفقراء، وحسب التحقيق الوطني لقياس مستوى المعيشة بلغت نسبة البطالة سنة 1995 حوالي 38% وحوالي 27% منهم فقراء، لأن البطالة تعد أحد أهم أسباب الفقر، من حيث عدم توفر الأفراد البطالين على المال والدخل اللازم لمعيشتهم وأهاليهم، هذا ما يترتب عنه سوء الحالة لعجزهم عن توفر المتطلبات الأساسية. وأهم هذه الآثار (بن جيمة، 2011، 87-88):

- تعدد أشكال السلوك الإجرامي من جنايات ومخالفات.
- ظهور التفكك الأسري في أوساط العائلة الأسرية.
- هجرة الشباب إلى خارج البلاد.
- ظهور التطرف والعنف في أوساط الشباب البطالين.
- تفشي ظاهرة الأمراض النفسية في فئة الشباب البطال.
- عدم اشباع الرغبات.
- توليد الشعور بالحقد والكراهية والبغضاء اتجاه الطبقة العاملة.

1.3. الآثار الاجتماعية للبطالة: (أشروف كبير، 2005، 20-24)

يحتل الشباب المحرومون من الاندماج الاجتماعي مكانة المهمش، فيقومون بالبحث عن أشكال جديدة لسلوكات تتعارض وسير النظام الاجتماعي وأبرز هذه السلوكات:

- تعاطي المخدرات.

- الاتجاه نحو الاقتصاد غير الرسمي. فمن خلال دراسة طايبي (2000) حول المميزات النفسية للشباب المتعاطي للمخدرات، تم الاستشهاد خلالها بعدة دراسات أجمعت كلها على أثر البطالة في ظهور سلوك الإدمان. كما توصل الدكتور بوسيسي (1991) إلى أن المدمن الجزائري شاب يتراوح سنه

ما بين 16و30 سنة، وهو عاطل مهمش أو طالب. ويرجع Jacobs السلوكات الإدمانية إلى خوف الشباب من المستقبل.

- إن تفاقم وضعية البطالة أعطى الفرصة والمجال لميلاد نوع آخر من النشاطات المشكلة للاقتصاد غير الرسمي.

ويشير Bouffartigue أنه أمام وضعية البطالة يتخذ الشباب إحدى الطرق التالية: إما تتكفل به العائلة وفي نفس الوقت يبحث هو عن تربص أو عمل، وإما يلجأ إلى نشاطات منحرفة كالسرقة وبيع المواد المسروقة، أي بمعنى العمل في السوق السوداء، وما تحمله هذه الأخيرة من كل معاني التزوير.

2.3. الآثار الخاصة:

هناك بعض الحكومات التي تمنح العاطلين تعويضا طول فترة بطالتهم ومن ثم فإن البطالة قد تكون مصدرا للدخل دون عمل للبعض ويحدث هذا في الدول المتقدمة الرأسمالية.كم سيستفيد بعض الأفراد من أوقات البطالة الاختيارية في البحث عن وظيفة أفضل لتحقيق مركز اجتماعي أعلى.

4.2. الآثار النفسية للبطالة:

أشار Warr(1987) إلى بعض الآثار التي يمكن أن تحدثها البطالة على القدرات والتي منها:

- التأثير على سيولة التفكير.
- التأثير على قدرة التركيز.
- التأثير على قدرة الإجابة على الأسئلة.
- التأثير على قدرة اتخاذ القرارات.

كما أن البطالة تتسبب في فقدان بهجة الحياة والإحساس بعدم الرضا، واحتقار الذات ومواجهة الضغوط العائلية، التعرض للقلق والاكتئاب وتناول المنشطات وكذا الانتحار، فقدان المكانة الاجتماعية والدخل والاتصالات الاجتماعية، فقدان الدور والأهمية والنشاط والشرف، وفقدان التكامل والأمن والثقة.

إن للبطالة آثارها السيئة على الصحة النفسية، كما لها آثارها على الصحة الجسدية. وهذه الأحاسيس تمس حتى فئة الحاصلين على شهادات عليا، فنجدهم يفتقدون إلى تقدير الذات ويشعرون بالفشل، وأنهم أقل من غيرهم. كما يسيطر عليهم الملل، وأن يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة.

وبطالة هؤلاء الطلبة الجزائريين تعيق عملية النمو النفسي بالنسبة لهم، وقد يرتبط تقويم الفرد لقدراته واستعداداته بنظرته لمستقبله، وبالتالي وقوعه فريسة لقلق البطالة.

يعاني هؤلاء الطلبة والباحثين من صعوبات ومعوقات في سبيل الحصول على فرصة عمل ملائمة، وانعكاس ذلك على حالتهم النفسية وشعورهم بالقلق الدائم على مستقبلهم رغم أنهم من النخبة (إياد اشتيه).

- **قلق وتوتر عدم الحصول على وظيفة لدى ذوي الشهادات العليا:**

لا شك أن حالة البطالة التي يعاني منها الشباب الجزائري قد تؤدي إلى التوتر الذي يعد بذاته فقدان الفرد لتوازنه النفسي والفسيولوجي، وبالتالي إعادة التوازن أو فقدانه. لذا تعد البطالة البؤرة التي تؤدي إلى الاضطرابات النفسية والسيكوسوماتية، فالتوتر يؤدي إلى خلل في التكامل الفسيولوجي والنفسي والاجتماعي، تظهر آثاره إذا لم يستطع الفرد حل الموقف حلا مناسبا.

وتُحدث البطالة لدى هؤلاء الخريجين في الدراسات العليا إخلالا في عملية التكيّف النفسي-الاجتماعي للفرد مع مجتمعه، الأمر الذي يؤصل الشعور الدائم بالفشل والإخفاق، مما يدفع إلى العزلة وعدم الانتماء.

إن نظرة الشباب الجزائري للمستقبل تتأثر إلى حد كبير بإدراك الفرد لذاته، وللأهداف التي يسعى إلى تحقيقها. وتجنب العوائق التي تمنع تحقيق هذه الأهداف وهي تتأثر بنظرته للمستقبل ضمن البيئة النفسية التي يتواجد فيها، وتشمل جميع الأحداث التي تؤثر في الفرد ويتأثر بها، إذ أن المستقبل يتكون من جانبين: الجانب المعرفي والجانب الدافعي.

ويمكن القول أن القلق من المستقبل قد يؤثر على الطموح لدى الشباب ويعطل أهدافه ويفقده القدرة على حل المشكلات، مما يؤدي إلى ضعف فعالية الذات التي ترتبط بعدم التركيز والنقص. وينظر إلى قلق البطالة باعتباره استجابة انفعالية مؤقتة غير سارة. وشعور مكدر يتهدد الطالب الذي لديه شهادة عليا (ماجستير أو دكتوراه) نتيجة لتوقعاته شبه الأكيدة لشبح البطالة وما يصاحبها من توترات ومخاوف وعدم استقرار الحالة المزاجية وانشغال الفكر واضطراب عام في الحالة الجسمية.

وفي هذا الصدد حاولت دراسة شارل) (Chares, 2012، تقصي درجة المهارات المتوافرة لدى خريجي التعليم العالي في ولاية "والدن" الأمريكية والمهارات التي اكتسبوها ومدى الطلب عليهم، وتوصلت الدراسة إلى أن (64%) من الخريجين من التعليم العالي قلقون من البطالة؛ إذ لا يجدون عملا. وأن حوالي (51%) من الأمريكيين خريجي مؤسسات التعليم العالي غير راضين عن التحاقهم بتلك المؤسسات لعدم تشغيلهم بعد التخرج (اشتيه، وشاهين، 2015).

نتائج بطالة حملة الشهادات العليا:

إن بطالة الشهادات العليا تعد أخطر أنواع البطالة، ومن أهم نتائجها (قريبي، 2015، :159):

- تراجع مستوى الشهادات العليا.
- عزوف أطفال المدارس عن مواصلة الدراسة تحت شعار (اللي قراو واش دارو) والتي تعتبر من أخطر النتائج الاجتماعية والاقتصادية.
- تعميم الجهل.
- اللجوء إلى استيراد اليد العاملة المؤهلة من الخارج.
- هجرة كثيفة لحملة الشهادات العليا نحو الخارج وهروب الأدمغة.

4. بعض الحلول لمواجهة ظاهرة البطالة لدى أصحاب الشهادات العليا:

تشترك الدول المتقدمة والنامية في الاهتمام بتعليم وتكوين مواردها البشرية بتوفير الهياكل القاعدية، ومختلف الإمكانيات الضرورية من أجل ضمان اكتساب المعارف والمهارات لأكبر عدد ممكن من الأفراد، إدراكا منها لدوره الريادي في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال تحسين الإنتاجية والنوعية، ودعم تنافسية المنتوج المحلي بما يكفل الحفاظ وتعزيز قوة النشاط الاقتصادي، وتوسيع نطاق التشغيل. هذا الأخير يمثل تجربة صعبة بالنسبة لدولة مثل الجزائر التي تتميز بتزايد في النمو الديمغرافي الذي أثر بشكل كبير على استيعاب الجامعات وعالم الشغل فيما بعد، سواء لحملة الليسانس أو الماجستير أو الدكتوراه وهذا ما يجرنا إلى الحيرة والتساؤل عن أهمية الشهادات العليا أو ما بعد التدرج في الجزائر، فحاملي هذه الشهادات هم أيضا لازالوا تحت ضغط البطالة والعطل عن العمل، رغم المستوى العالي الذي وصلوا إليه والذي من المفروض يؤهلهم إلى شغل مناصب اجتماعية يثبتون فيها أن الجامعة الجزائرية تمتلك طاقات فكرية وعلمية وعملية تساهم في بناء نصف كيان الدولة الجزائرية.

ويمكن على ضوء ما تقدم اقتراح بعض الحلول التي قد تساهم بشكل أو بآخر في تحسين المردود الجامعي، وعالم الشغل، هذا العالم الذي أصبح هاجسا بالنسبة للشاب الجزائري حتى وإن تحصل على الماجستير والدكتوراه ومن هذه الحلول:

- فتح مناصب شغل في الجامعات، لكل التخصصات ولكل حاملي شهادات عليا.
- القيام بموازنة المسابقات المفتوحة الخاصة بالماجستير والدكتوراه وما تحتاجه الجامعات وسوق العمل.
- إنشاء المصانع والمشاريع الاقتصادية.
- أصحاب الشهادات العليا هم بمثابة استثمار بشري يساهم في رفع شأن الدولة الجزائرية، وبالتالي فتقديم الدعم المادي والمعنوي لهم سوف يصنع هيكلا ناجحا بالنسبة له سواء بداخلها أو بخارجها.
- إعداد الخريجين من الجامعة الجزائرية وفقا للتغيرات الحديثة في جميع الميادين الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية والعلمية والعسكرية والغذائية والطبية... حتى يحدث التكامل المعرفي والعلمي

لدى الطالب الجزائري.

– دعم الهيكل الجامعي الجزائري بالتأهيل والتكوين المتخصص في كل مجال كي يبرز دور التكوين الجامعي النظري والتطبيقي في ميدان العمل فيما بعد.

– التنسيق بين المدخلات الجامعية في التخصصات لدى الطالب وفق متطلبات عالم الشغل. حتى يكون هناك توافق بين احتياجات سوق العمل للموارد البشرية ونوعية خريجي الجامعة.

– يعتبر التكوين وسيلة يتمكن الأفراد بواسطتها من إيجاد منصب عمل والتكيف مع السياسات المنتهجة في هذا المجال والتغيرات المتواصلة لمتطلبات مختلف الوظائف.

– حاجة القطاعات الاقتصادية لأكبر عدد ممكن من الكفاءات خوصا في ظل انفتاح مبني من موقع قوة، تكون مصدرها بالدرجة الأولى منظومة التعليم والتكوين لكي لا يكون سوق العمل الوطني سوقا للعمالة الأجنبية آلتي بدأت تتزايد من عام لآخر.

– عدم تهميش فئة الشباب، خاصة في الحياة الاجتماعية المعاصرة، وزمن العولمة، لأن التهميش من أقوى الأسباب التي تدفع العديد من الشباب الجزائري في دائرة الإحباط والألم والقلق على المستقبل، كذلك يؤثر على سلوكاتهم وتوجهاتهم في الحياة.

– الحفاظ على هوية الشاب الجزائري بصفة عامة والمتخرج من الجامعة بصفة خاصة كي يبقى متمسكا بخصوصيته السوسيوثقافية لمجتمعه والمحددة لهذه الهوية.

– ظاهرة البطالة هي أكثر القضايا الاجتماعية تأثيرا على العديد من جوانب حياة الشاب الجزائري.

وفيما يلي مختلف الوكالات التي أنشأتها الدولة من أجل الحد من البطالة في الجزائر.

1. الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)، أنشأت عام 1990
2. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) ، أنشأ عام 1994
3. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) ، أنشأت عام 1996
4. الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية، أنشأت عام 1996
5. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، أنشأت عام 2004

وقد عرفت معدلات البطالة انخفاضا محسوسا بعد سنة 2000، ويعود ذلك إلى السياسات الجديدة للتشغيل المنتهجة من طرف الحكومة والتي ساهمت بشكل كبير في امتصاص اليد العاملة بشكل عام وخريجي الجامعات والمعاهد بشكل خاص.

كما يمكن أن القول أن بوادر التوجه نحو اقتصاد المعرفة في الجزائر قد أعطت لمحة – ولو سطحية – عن دورها الفعال في الحد من البطالة عن طريق رفع حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية خصوصا في

مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، كما يُلاحظ تطور عدد الباحثين واقترابه من المستوى العالمي. وتعمل الجزائر على تطوير بنية تحتية تكنولوجية متينة من أجل التوجه نحو بناء مجتمع المعرفة وكذلك تنفيذ برامج الجزائر الالكترونية.

خلاصة

يعاني سوق الشغل في الجزائر من العديد من الاختلالات، ويرجع ذلك إلى التطور الكبير في عدد المتخرجين من الجامعات وبالتالي زيادة عرض الموارد البشرية، كما أن هناك عدم توافق فرص العمل المتوفرة ومؤهلات الطلب على العمل، فلا يوجد هناك تناسق بين المنظومة التعليمية واحتياجات سوق العمل، وهناك عدم ملائمة بين بعض الوظائف والاختصاصات العاملين بها.

وتسعى الجزائر من خلال سياستها الاقتصادية والمالية إلى تطبيق مجموعة الإجراءات طيلة الفترة مابين 2000-2011 والتي تمحورت في دعم روح المبادرة المقاولاتية، والإجراءات المتعلقة بدعم إدماج الشباب، وكذلك مخططات الحكومية الخاصة بالتنمية والهادفة إلى رفع مستويات التشغيل والقضاء على البطالة. ورفع معاناة جميع المتخرجين بمستوياتهم المختلفة. ومن هنا يمكن القول أن ضعف سوق العمل الناجم عن ضعف الاقتصاد الوطني هو سبب بطالة حملة الشهادات العليا، وليس التوسع الكمي لهذه الفئة، هذه هي أهم أسباب ظهور واستفحال ظاهرة بطالة حملة الشهادات العليا.

التوصيات:

يمكن اقتراح التوصيات التالية:

1. الاهتمام أكثر بالتعليم العالي وضرورة إصلاحه من جميع النواحي من أجل الحصول على جودة في المخرجات.
2. ضرورة القيام بدراسات حول الموائمة بين سوق العمل وما تخرجه الجامعات، من أجل الحصول على توازن بين المدخلات والمخرجات وما تحتاجه السوق الجزائرية بالفعل.
3. التكامل في التخطيط الاستراتيجي بخططه القريبة والبعيدة المدى فيما يخص قطاع التعليم العالي، وتحديد أهداف دقيقة مستوحاة من الواقع الجزائري، كي تكون النتائج ملائمة لخصائص هذا الواقع.
4. الحفاظ على المكانة الاجتماعية للطالب الجامعي الجزائري صاحب شهادة عليا (ماجستير- دكتوراه)، من خلال توفير التكوين والتأهيل الجيدين، كي يقوم بدوره الفعال في التنمية الاقتصادية لبلد الجزائر.
5. ضرورة الاهتمام بالطلبة الجامعيين المتميزين من أجل تجنب هجرة الأدمغة قدر الإمكان.

قائمة المراجع

1. أحرشاو، الغالي والزاهر أحمد (دون سنة). البحث عن الشغل ومواجهة البطالة لدى خريجي الجامعة.

2. العقبي، الأزهر وبلعربي أسماء (2014). واقع بطالة الجامعيين في الجزائر وفرص إدماجهم مهنيا خلال الفترة 2008-2012، دراسة ميدانية على عينة من الجامعيين العاملين ضمن جهاز المساعدة على الإدماج المهني بمدينة بسكرة. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 16.

3. أشرف كبير، سليمة (2005). الاستجابة لضغط البطالة لدى المتخرج الجامعي. مذكرة ماجستير: غير منشورة.كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية: جامعة الجزائر.

4. العشعاشي، عبد الحق وحوحو مصطفى (2013). دور اقتصاد المعرفة في الحد من البطالة حالة الجزائر، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF) النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي. اسطنبول: تركيا.

5. إشتية، إياد وشاهين محمد (2015). قلق البطالة وعلاقته بفعالية الذات لدى طلبة السنة الأخيرة في جامعة القدس.المجلة الأردنية في العلوم التربوية. 11(3). 319-330.

6. العجمي، سند عبد الله (2012). توطين الوظائف في القطاع الصناعي الكويتي إطار مقترح. مؤتمر تكامل مخرجات التعليم في سوق العمل في القطاع العام والخاص. جامعة البلقاء التطبيقية. عمان: الأردن.

7. القحباني، عبد الرحمن بن سعد (2012)، دور المدارس الثانوية في تلبية احتياجات سوق العمل، دراسة تطبيقية على طلاب المرحلة الثانوية الأهلية وأولياء الأمور ومعلميهم. الأردن.

8. قريبي، ناصر الدين (2015). مواءمة مخرجات التعليم العالي لسوق العمل في الجزائر–دراسة استكشافية.مجلة البحوث الاقتصادية والمالية. العدد (04). 147-163.

9. عيواج، مختار وبودبار زهية (2014). التكامل بين مخرجات نظام LMD ومتطلبات سوق العمل في الجزائر. المؤتمر الدولي الثالث تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص. عمان: الأردن.
(www.huffostabi.com)

Résumé

Diplômés visage de l'enseignement supérieur et les institutions de recherche scientifique en Algérie plusieurs problèmes lorsqu'ils obtiennent leur diplôme est le plus important de trouver le bon travail, et de se livrer sur le marché du travail, en plus des produits de qualité en cours plainte rendant plus difficile de parvenir à des solutions ou des traitements peut contribuer à éviter le défaut ou défaut d'autre part, sur le chômage endémique de la confusion chez les personnes ayant des certificats après l'obtention du diplôme (maîtrise et doctorat). De là, le problème avec cette intervention sur les raisons de l'extension du chômage pour les diplômés universitaires, l'impact psychologique et social sur ces étudiants qui ont eu des rêves de déplacement entre le service universitaire et communautaire, si leur sont la première victime de la différence ou la grande séparation, faite par l'université entre eux et la communauté.

Les mots clés : chômage, Ceux qui ont des diplômes d'études supérieures ((MA, Ph.D.), la société algérienne